من الصحافة الإيرانية

خاص

الانتصار الميداني لإيران.. من ساحة الحرب إلى مائدة الدبلوماسية

رأى الكاتب الإيراني «محمدعلي بهمني» أن إيران قد حققت انتصارًا حقيقيًا في مواجهة الحرب الأخيرة، معتبرًا أن هذا الإنجاز يقترب من المعجزة، حيث لم تتمكن الولايات المتحدة الأميركية، أكبر قوة عسكرية في التاريخ، ولا الكيان الصهيوني، من تحقيق أي اختراق في الأراضي الإيرانية خلال أربعين يومًا من القتال المتواصل.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آرمان امروز»، يوم الثلاثاء ١٢ أيار/ مايو، أن إيران حافظت على قدرتها الهجومية في عدة جبهات وفرضت سيطرتها على مضيق هرمز، مؤكدًا أن السيطرة على هذا الممر المائي تمنح إيران قدرة ردع تعادل القوة النووية؛ لكنه أشار إلى أن هذه الإنجازات لم تُستثمر بعد في المجال الدبلوماسي ولم تُرسَّخ قانونيًا وسياسيًا. وتابع الكاتب: أن المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة، أدركوا أن شن حرب على إيران ليس بالأمر السهل، ما يجعل فن الدبلوماسية ضرورة لاستثمار القوة الميدانية وتحقيق اتفاقية تمنح إيران مكاسب استراتيجية.

ولفت بهمني إلى أن إيران سبق وأن صمدت ببسالة أمام التهديدات الأميركية وصدت محاولات العدوان، داعيًا إلى التمسك بالمصالح الوطنية في وتحويل الانتصارات الميدانية إلى مكاسب عملية ضمن إطار اتفاق يحقق المصالح الوطنية القصوى والمعقولة.

الحل الوحيد لترامب للخروج من ورطة الحرب والتراجع عن الشروط الغير منطقية

اعتبر الكاتب الإيراني «أميرعباس نوري» أن ردّ إيران على مقترح الولايات المتحدة لم يكن محل رضا الرئيس الأمريكي، مؤكداً أن هذه المواقف تعكس عدم رغبة ترامب الحقيقية في التوصل إلى اتفاق مع إيران، إذ أن الضربتين العسكريتين اللتين شنّهما أثناء المفاوضات تؤكدان هذه الحقيقة. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم الثلاثاء ١٢ شباط/ فبراير، أن مسار المفاوضات قبل الحرب الـ١٢ يوماً ثم خلال حرب الـ ٤٠ يوماً المفروضتين، كان يوفر إمكانية التوصل إلى اتفاق بسبب المرونة التي أظهرتها إيران في مقترحاتها، غير أن ترامب تجاهل هذه الوقائع وتعرض لتأثير ضغوط نتنياهو، فاختار الخيار العسكري.

وتابع: أن موقف ترامب لم يتغير بعد انتهاء حرب الـ ٤٠ يوماً المفروضة؛ فعلى الرغم من فشل أهداف الولايات المتحدة والكيان الصهيوني الاقتصادية والعسكرية، واستمرار التكاليف الضخمة للحرب على الاقتصاد العالمي، ظل ترامب مُصراً على شروط غير واقعية للتوصل إلى اتفاق، دون تقديم أي ضمانات بشأن رفع العقوبات أو تحرير الأصول الإيرانية المجمدة. ولفت نوري إلى أن استمرار الوضع الحالي «لا حرب ولا سلم» وزيادة أسعار النفط والوقود وأزمات الطاقة في أوروبا وآسيا، يوضح أن أي استئناف للحرب أو بقاء الوضع القائم لن يخدم مصالح ترامب، بل يزيد من خسائره السياسية والاقتصادية، كما أن استمرار النزاع يضر بمكانته أمام الرأي العام الأمريكي والحزب الجمهوري.

ونوه الكاتب إلى أن الاتفاق مع إيران هو الحل الأقل كلفة للخروج من الورطة التي وقع فيها ترامب، حيث يتيح إعادة فتح مضيق هرمز، وخفض أسعار النفط والوقود، وإنهاء الضغوط الاقتصادية العالمية، إلا أن ترامب مازال يتجنب هذا الخيار، وهو ما يرى بعض الخبراء أنه نابع من غروره الشخصي أو تأثير سياسات الكيان الصهيوني عليه. واختتم الكاتب بالإشارة إلى أن الطريق الوحيد للتوصل إلى اتفاق يكمن في تراجع ترامب عن شروطه غير المنطقية، وهو أمر لم يحدث حتى الآن، وأن المفاوضات في إسلام آباد تواجه مصير المفاوضات السابقة قبل الحربين المفروضتين السابقتين.

مضيق هرمز.. من النفط إلى شريان البيانات العالمية

رأت صحيفة «اقتصاد سرآمد» الاقتصادية أن تنفيذ الحزمة الاقتصادية-القانونية في مضيق هرمز، بما يشمل تحصيل رسوم العبور الآمن، وإلزام شركات التكنولوجيا باحترام القوانين الإيرانية، واحتكار الصيانة المحلية، يحول هذا الممر من طريق نفطي عابر إلى مركز استراتيجي لإنتاج الثروة المشروع، مع توجيه حركة البيانات المالية العالمية تحت إشراف إيران. وأضافت الصحيفة: أن هذه الإجراءات لا تتعارض مع الاستقرار الإقليمي، وبعكس التهديد بإغلاق مضيق هرمز، لا تثير قلق مجلس الأمن الدولي ولا توفر ذريعة لتحالفات عسكرية غربية. وتابعت: أن قيمة البيانات اليوم تجاوزت النفط، وأي دولة قادرة على تنظيم تدفق البيانات العالمية، من أمريكا إلى الصين وأوروبا، ستمتلك سيطرة جزئية على النظام المالي والاتصالات العالمي وتحقق إيرادات.

ولفتت الصحيفة إلى أن الفرصة بقيت مغفولة لعدة أسباب، منها: النظرة التقليدية للمضيق كممر نفطي فقط ونقص الدبلوماسية الفنية والقانونية المتعلقة بالكابلات البحرية. ونوهت بأن بدء أمريكا حرباً تكنولوجية ضد إيران يمثل فرصة لتحويل التهديد إلى قوة، مؤكدة أن التقدير والحزم في ممارسة حق إيران في السيطرة على شريان الإنترنت العالمي ضرورة وطنية عاجلة. وأكدت الصحيفة، في ختام تقريرها، على ضرورة مطالبة إيران بحصتها من هذا المورد الحيوي بالقانون والنظام ووفق اللوائح الدولية.

واصفاً إيّاه بـ«الودّي والمباشر»

تفاصيل اللقاء الأول لرئيس الجمهورية مع قائد الثورة الإسلامية

روى رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور مسعود بزشكيان، تفاصيل اللقاء الأول له مع قائد الثورة الإسلامية سماحة آية‌الله السيد مجتبى الخامنئي، مشيدًا بأخلاقه العالية وتواضعه وروحه الشعبية. هذا النهج في أعلى مستويات الحكم في إيران يمكن أن يتحول إلى نموذج لنظام الحكم والإدارة الحكومية، ويعزز رأس المال الاجتماعي ويزيد الأمل والتآزر في المجتمع. وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»، في تقرير لها، أن وزارة الصناعة والمعادن والتجارة استضافت مساء الأربعاء (٧ أيار/ مايو) التجار ورجال الأعمال في اجتماع ودّي حضره وزير الصناعة، وكان هناك ضيف مفاجئ، وهو الرئيس بزشكيان، الذي استمع عن قرب إلى وجهات نظر ومخاوف وتقارير ممثلي التجار والعاملين في السوق، وشدد على ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين الحكومة والتجار وشبكة التوزيع للحفاظ على استقرار السوق وحماية معيشة المواطنين.

هدف الاجتماع كان دراسة آخر وضع السوق، تقييم الآثار الاقتصادية للحرب العدوانية الثالثة، ووضع حلول عملية للتحكم في التضخم، مواجهة ارتفاع الأسعار ومنع الاحتكار؛ حيث كان «الحفاظ على أمن وراحة الشعب» دائمًا الخط الأحمر للحكومة الرابعة عشرة. وفي هذا السياق، خلال الحرب الأخيرة، استمر توفير المواد الأساسية دون انقطاع، وأُديرت شبكة التوزيع بدقة؛ وبالرغم من الضغوط الخارجية، لم تواجه البلاد نقصًا حادًا في المواد الضرورية. بعد إعلان وقف إطلاق النار، زار رئيس الجمهورية ١٧ وزارة وجهازًا تنفيذيًا، وراقب عملها مباشرة، وبدأ جهودًا متواصلة إلى جانب المسؤولين الآخرين لضمان استمرار حياة المواطنين اليومية وتوفير احتياجاتهم دون تعطيل.

وكان هدف الزيارة الأخيرة هو الحوار، تقديم الدعم المعنوي، والعمل لحل مشاكل المسؤولين الرئيسيين عن استقرار السوق، الذين وقفوا دائمًا مع الحكومة. وأكد رئيس الجمهورية في هذا اللقاء: «لو لم يكن هذا التعاون والتآزر موجودًا، لما كان الوصول إلى مستوى الاستقرار الحالي في السوق أثناء الحرب والضغوط الاقتصادية ممكنًا».

رواية اللقاء الأول

ما ميّز هذه الزيارة عن الزيارات الأخرى، هي رواية الرئيس بزشكيان للقاءه الذي استمر ساعتين ونصف مع قائد الثورة الإسلامية، حيث ذكر خلال حديثه أجواء اللقاء والجوانب الشخصية والأخلاقية والإدارية لقائد الثورة، التي حظيت باهتمام كبير من الناس والإعلام. لقد جاء لقاء رئيس الجمهورية بسماحة قائد الثورة ليلة الأربعاء، أي قبل ليلة من لقاء رئيس الجمهورية بالصناعيين والتجار الذين كان لهم جزء من رسالة قائد الثورة بمناسبة يوم العمّال العالمي ويوم المعلم، حين قال: «خيّبوا أمل العدو في ميدان الحرب الاقتصادية». وفي رسالته بتاريخ ١ مايو ٢٠٢٦، الذي صادف يوم العمّال العالمي ويوم المعلم، اعتبر قائد الثورة أن العمّال من «أكثر العناصر فاعلية في المعركة الاقتصادية ضدّ العدو»، وشدد على تفادي أصحاب الأعمال المتضررة من تسريح العمّال قدر الإمكان، وأكد على ضرورة دعم الحكومة القوي لهم وتقدير جهودهم بأفضل شكل.

وأكد الرئيس بزشكيان في لقائه مع التجار على هذا الموقف، مشيرًا إلى أن حل العديد من التحديات الاقتصادية والتنفيذية في البلاد غير ممكن بدون حضور ميداني ومشاركة فعلية من القطاعات الشعبية والتجارية، داعيًا الفاعلين الاقتصاديين إلى المشاركة بنشاط في اتخاذ القرار والتنفيذ لعبور البلاد من الظروف الصعبة.

حوار مباشر قائم على التآزر والثقة

وصف رئيس الجمهورية لقاءه مع قائد الثورة الإسلامية بأنه ودّي ومباشر، مشيرًا إلى أن الحوار استمر حوالي ساعتين ونصف، وما برز أكثر من أي موضوع آخر هو أسلوب التعامل ونوع النظرة وطريقة التعاطي المتواضعة والعميقة للقائد، وهو نهج حول اللقاء إلى بيئة قائمة على الثقة والطمأنينة والتآزر والحوار المباشر.

وشدد الرئيس بزشكيان على أن السلوك الأخلاقي، التواضع والروح الشعبية لقائد الثورة يجب أن تتحول إلى نموذج لنظام إدارة الدولة، قائم على المسؤولية والقرب من الناس والاستماع الحقيقي لمشاكلهم، كما التزم قائد الثورة الإسلامية بذلك في سيرته وعمله. وأشار رئيس الجمهورية أيضًا إلى أسلوب التعامل ونوع النظرة والتواضع في المواقف القيادية لقائد الثورة، مؤكّدًا أن وجود مثل هذا النهج في أعلى مستويات الحكم في الظروف الحساسة الحالية يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تعزيز رأس المال الاجتماعي والانسجام الإداري وزيادة الأمل والتآزر في المجتمع.

الشعب يقف إلى جانب الحكومة

ليس خافيًا على أحد أن الحكومة الرابعة عشرة منذ اليوم الأول لتولي مهامها، وحتى قبل ذلك ومباشرة بعد مراسم التنصيب، واجهت سلسلة من الأزمات وظروفًا غير مسبوقة. ومن الطبيعي أن تؤثر بعض المشاكل الاقتصادية، مثل التضخم وضغوط المعيشة، على حياة الناس، ولا يُراد إنكار هذه الحقيقة.

وأشار الرئيس بزشكيان، في لقاء التجار، إلى هذه الظروف الصعبة منذ بداية عمل الحكومة، موضحًا أن جميع إجراءات العدو كانت تهدف إلى زيادة الضغط الاقتصادي وزعزعة الاستقرار الداخلي وإضعاف التماسك الوطني، بهدف خلق استياء عام ودفع الناس إلى الشوارع، وإضعاف هيكل الحكم، وأخيرًا تفكيك البلاد؛ لكن الشعب الإيراني إلى جانب القوات العسكرية والأمنية، أداروا المشهد بأفضل طريقة ومنعوا تحقق هذه السيناريوهات الشريرة.

وأكدت الحكومة الرابعة عشرة مرارًا أنها أكثر من أي جهة أخرى تهتم بمشاكل الناس، وتسعى لاستغلال جميع قدرات الدولة لتخفيف هذه المشاكل، مع الأخذ في الاعتبار أن الحفاظ على الاستقرار النسبي الاقتصادي ومنع حدوث أزمات واسعة أيضًا جزء من إدارة البلاد في الظروف الصعبة. وفي الأشهر الأخيرة، عملت الحكومة على استمرار تأمين المواد الأساسية ودفع الرواتب والدعم واستمرار الخدمات العامة وإدارة السوق دون انقطاع. وفي كثير من الدول، مثل هذه الظروف يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات اقتصادية واجتماعية شديدة؛ لكن في إيران ورغم كل الضغوط، تمكنت البلاد من الحفاظ على استقرارها ولم تتعرض الحياة اليومية للناس إلى اضطراب شامل. ويُعزى هذا إلى تعاون جميع أركان الدولة والجهود المستمرة للقطاع التنفيذي، مع ضرورة التذكير بأن الركيزة الأساسية لهذا الاستقرار كانت مشاركة الشعب، الذي وقف إلى جانب وطنه بتماسك وتعاون، وأفشل خطط أعداء إيران لتدمير البلاد.

ما برز أكثر من أي موضوع آخر هو أسلوب التعامل ونوع النظرة وطريقة التعاطي المتواضعة والعميقة لقائد الثورة، وهو نهج حوّل اللقاء إلى بيئة قائمة على الثقة والطمأنينة والتآزر والحوار المباشر

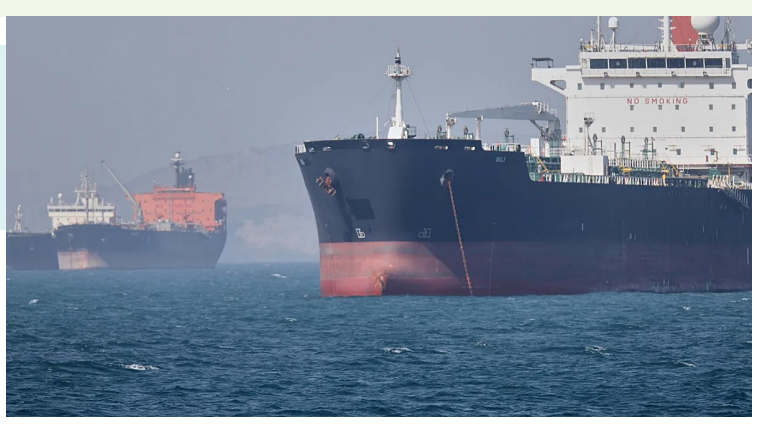

مضيق هرمز تحت المجهر..

صراع القوى الكبرى وسط طوفان أسعار النفط والغاز

الوفاق/ أزمة الطاقة الناجمة عن الهجوم الصهيو - أمريكي على إيران أثّرت على الجميع من أوروبا إلى آسيا، وأظهرت أن أمن الطاقة لا يزال قلب الاقتصاد العالمي.

وأفادت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، في تقرير لها، أن الهجوم على إيران تحول إلى واحدة من أهم أزمات الطاقة العالمية في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت تداعياتها منطقة الشرق الأوسط لتلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. وقد تسبب إغلاق مضيق هرمز أو الاضطراب فيه في قفزة بأسعار الطاقة، وزيادة التضخم، وإعادة توزيع القوة الاقتصادية بين الدول. هذه الأزمة، كما وضعت بعض الدول تحت ضغوط شديدة، خلقت في المقابل فرصاً لدول أخرى.

الدول المستوردة للطاقة؛ الخاسر الأكبر

يعد المستوردون للطاقة هم الخاسر الأكبر في هذه الأزمة لاسيما في أوروبا وآسيا. فالدول الأوروبية التي لم تتعاف بعد بشكل كامل من تداعيات حرب أوكرانيا وأزمة الطاقة الناجمة عنها، تواجه الآن مرة أخرى ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط والغاز. وقد تعرضت الصناعات التحويلية، وقطاع النقل، وحتى القطاع الزراعي في أوروبا لضغوط شديدة، مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي في كثير من البلدان. وفي آسيا أيضاً، واجهت دول مثل باكستان وبنغلاديش وبعض اقتصاديات جنوب شرق آسيا نقصاً في الطاقة، وارتفاعاً في تكاليف الوقود، بل وحتى تقنيناً في التيار الكهربائي. في المقابل، استفاد بعض منتجي الطاقة من هذا الوضع. وتُعتبر روسيا أحد أهم الرابحين من هذه الأزمة؛ إذ أدى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز إلى نمو عائدات الطاقة لموسكو، مما قلل من ضغط العقوبات الغربية إلى حدٍّ ما. كما انتعشت دول مصدّرة للنفط مثل كندا والبرازيل وبعض دول أمريكا اللاتينية جراء ارتفاع الأسعار. يعتقد المحللون أن هذه الأزمة يمكن أن تعزز مكانة الصين في سوق التقنيات النظيفة على المدى الطويل.

تقف الصين في موقع معقد؛ فمن ناحية، لا يزال اقتصادها يعتمد على استيراد الطاقة، ويمكن للاضطراب في مضيق هرمز أن يخلق تكاليف اقتصادية لبكين؛ لكن من ناحية أخرى، قامت الصين خلال السنوات الأخيرة باستثمارات واسعة في الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية، والمخزونات الاستراتيجية، مما جعلها أكثر صموداً أمام صدمات الطاقة. ويرى العديد من المحللين أن هذه الأزمة قد تعزز مكانة الصين في سوق التقنيات النظيفة على المدى الطويل. أمّا في الولايات المتحدة، فالوضع مزدوج؛ حيث أصبحت أمريكا بفضل إنتاج النفط الصخري أقل اعتماداً على واردات الطاقة مما كانت عليه في السابق، وهو ما خفف جزءاً من الضغوط. ومع ذلك، فإن ارتفاع أسعار البنزين والتضخم الناجم عن أزمة الطاقة وضع ضغوطاً سياسية واقتصادية كبيرة على الإدارة الأمريكية، وزاد من حالة الاستياء الشعبي.

وثمة رابح آخر في هذه الأزمة، وهو الصناعات الدفاعية وشركات النفط. فمع تصاعد التوترات، شهدت أسهم شركات الطاقة والأسلحة نمواً ملحوظاً، وحققت أرباحاً طائلة. وفي المقابل، تُعدّ قطاعات مثل السياحة، والنقل الجوي، والصناعات المرتبطة بالتجارة العالمية من الخاسرين الرئيسيين. كما كشفت الحرب الصهيو–أمريكية المفروضة على إيران عن الضعف الهيكلي للاقتصاد العالمي أمام صدمات الطاقة.

ويرى العديد من المحللين أن هذه الأزمة قد تسرع من عملية الانتقال إلى الطاقة المتجددة، حيث تسعى الدول أكثر من أي وقت مضى لتقليل الاعتماد على ممرات الطاقة عالية المخاطر. وفي الوقت نفسه، لجأت بعض الدول مؤقتاً إلى زيادة استخدام الفحم والوقود الأحفوري لتعويض النقص في الطاقة.

بشكل عام، إنّ الحرب المفروضة على إيران ليست مجرد أزمة إقليمية، بل تحولت إلى عامل لإعادة تعريف الرابحين والخاسرين في الاقتصاد العالمي. وبينما تستفيد بعض الدول من ارتفاع أسعار الطاقة، تعاني دول أخرى كثيرة من التضخم والركود وعدم الاستقرار الاقتصادي. لقد أظهرت هذه الأزمة مرة أخرى أن أمن الطاقة لا يزال أحد أهم العوامل المحددة للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم.